الديمقراطية التمثيلية النيابية

هي شكل من أشكال الحكم الذي ينتخب فيه الناس المسؤولين لوضع القوانين والسياسة نيابة عنهم، ما يقرب من 60 ٪ من دول العالم تستخدم شكلاً من أشكال الحكم على أساس الديمقراطية التمثيلية ، بما في ذلك الولايات المتحدة (جمهورية ديمقراطية) ، والمملكة المتحدة (ملكية دستورية) ، وفرنسا (دولة موحدة). الديمقراطية التمثيلية تسمى أحيانا الديمقراطية غير المباشرة.

تعريف الديمقراطية التمثيلية (النيابية)

في الديمقراطية التمثيلية ، ينتخب الشعب المسؤولين لإنشاء القوانين والسياسات والمسائل الحكومية الأخرى لصالحهم والتصويت عليها. وبهذه الطريقة ، فإن الديمقراطية التمثيلية هي عكس الديمقراطية المباشرة ، حيث يصوت الناس أنفسهم على كل قانون أو سياسة يتم النظر فيها على كل مستوى من مستويات الحكومة. عادةً ما يتم استخدام الديمقراطية التمثيلية في الدول الأكبر حيث أن العدد الكبير للمواطنين المعنيين سيجعل الديمقراطية المباشرة غير قابلة للإدارة.

تشمل الخصائص الشائعة للديمقراطية التمثيلية ما يلي:

يتم تحديد صلاحيات الممثلين المنتخبين بواسطة دستور يحدد القوانين والمبادئ الأساسية وإطار عمل الحكومة، قد ينص الدستور على بعض أشكال الديمقراطية المباشرة المحدودة ، مثل انتخابات الاستدعاء وانتخابات مبادرة الاقتراع، و يكون للممثلين المنتخبين أيضًا سلطة اختيار قادة الحكومة الآخرين ، مثل رئيس الوزراء أو الرئيس، وقد تتمتع هيئة قضائية مستقلة ، مثل المحكمة العليا في الولايات المتحدة ، بسلطة إعلان عدم دستورية القوانين التي يسنها الممثلون.

في بعض الديمقراطيات التمثيلية ذات المجالس التشريعية المكونة من مجلسين ، لا يتم انتخاب مجلس واحد من قبل الشعب. على سبيل المثال ، يحصل أعضاء مجلس اللوردات في البرلمان البريطاني ومجلس الشيوخ في كندا على مناصبهم من خلال التعيين أو الوراثة أو الوظيفة الرسمية، وتبرز الديمقراطية التمثيلية في تناقض حاد مع أشكال الحكم مثل الشمولية ، السلطوية ، والفاشية ، والتي تسمح للناس بتمثيل منتخب قليل.

الديمقراطية التمثيلية في الولايات المتحدة

في الولايات المتحدة ، يتم استخدام الديمقراطية التمثيلية على كل من الحكومة الوطنية ومستوى حكومة الولاية. على مستوى الحكومة الوطنية ، ينتخب الشعب الرئيس والمسؤولين الذين يمثلونهم في مجلسي الكونغرس – مجلس النواب ومجلس الشيوخ. على مستوى حكومة الولاية ، ينتخب الشعب الحاكم وأعضاء الهيئات التشريعية للولاية الذين يحكمون وفقًا لدساتير الولايات.

يتقاسم رئيس الولايات المتحدة ، والكونغرس ، والمحاكم الفيدرالية صلاحيات محفوظة للحكومة الوطنية بموجب الدستور الأمريكي. عند إنشاء نظام وظيفي يسمى "الفيدرالية" ، يشارك الدستور الأمريكي أيضًا بعض السلطات السياسية مع الولايات.

إيجابيات وسلبيات الديمقراطية التمثيلية

الديمقراطية التمثيلية هي أكثر أشكال الحكم انتشارًا، على هذا النحو ، فإن لديها مزايا وعيوب للحكومة والشعب على حد سواء:

الايجابيات

1- **الفعالية:** يمثل المسؤول المنتخب رغبات عدد كبير من الناس. في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، يمثل عضوان فقط من مجلس الشيوخ الأمريكي جميع الأشخاص في ولاياتهم. من خلال إجراء عدد محدود من الانتخابات الوطنية ، فإن الدول ذات الديمقراطيات التمثيلية توفر الوقت والمال ، والتي يمكن بعد ذلك تخصيصها للاحتياجات العامة الأخرى.

2- **يُمكّن الشعب:** يختار شعب كل فرع من أقسام البلد السياسية (الولاية ، المقاطعة ، المنطقة ، إلخ) الممثلين الذين سوف يسمعون أصواتهم من قبل الحكومة الوطنية. إذا فشل هؤلاء الممثلون في تلبية توقعات ناخبيهم ، فيمكن للناخبين استبدالهم في الانتخابات القادمة.

3- **يشجع المشاركة:** عندما يكون الناس واثقين من أن لهم رأي في قرارات حكومتهم ، فمن المرجح أن يظلوا على دراية بالقضايا التي تؤثر على بلدهم والتصويت كوسيلة لجعل آراءهم مسموعة.

سلبيات

لا يمكن الاعتماد عليها دائمًا: إن أصوات المسؤولين المنتخبين في ديمقراطية تمثيلية قد لا تعكس دائمًا إرادة الشعب. لا يلتزم المسؤولون بموجب القانون بالتصويت بالطريقة التي يريدها الأشخاص الذين انتخبوهم للتصويت. ما لم يتم تطبيق حدود المدة على المسؤول المعني ، فإن الخيارات الوحيدة المتاحة للناخبين غير الراضين هي التصويت للممثل خارج منصبه في الانتخابات العادية التالية ، أو في بعض الحالات ، للمطالبة بإجراء انتخابات استدعاء.

يمكن أن تصبح غير فعالة: يمكن للحكومات التي شكلتها الديمقراطية التمثيلية أن تتطور إلى بيروقراطيات ضخمة ، تكون بطيئة في اتخاذ الإجراءات ، خاصة في القضايا المهمة.

قد تمثل دعوة للفساد: المرشحون قد يحرفوا مواقفهم بشأن القضايا او الاهداف من أجل تحقيق قوة سياسية اكبر. ، قد يتصرف السياسيون في خدمة المكاسب المالية الشخصية بدلاً من خدمة ناخبيهم (في بعض الأحيان على حساب الناخبين بشكل مباشر).

في التحليل النهائي ، يجب أن تؤدي الديمقراطية التمثيلية حقًا إلى حكومة يتم إنشاؤها "من قبل الشعب ، من أجل الشعب". ومع ذلك ، فإن نجاحها في ذلك يعتمد على حرية الناس في التعبير عن رغباتهم لممثليهم واستعدادهم هؤلاء الممثلين للعمل وفقا لذلك.

آلية النظام التمثيلي (الانتخاب)

النتيجة الطبيعية للفكرة التمثيلية هو الانتخاب. فهو الاسلوب الديمقراطي لاختيار الحاكمين التي تفترض اختيار ممثلي الشعب لممارسة السلطات، لأن الشعب لا يقدر ممارستها بنفسه كما هو الحال في الديمقراطية المباشرة، وبذلك يكون الانتخاب في الديمقراطيات الحديثة قد أصبح الأصل في قيام مبدأ مشاركة الشعب في السلطة. فوجود برلمان منتخب من الشعب يعد جوهر النظام التمثيلي، ولكن هناك عوامل تسهم في الوصول إلى البرلمان المنتخب، وهذه العوامل تؤثر سلبا وإيجابا في الاقتراب أو الابتعاد عن محتوى فكرة الديمقراطية التي تقوم على قاعدة المشاركة الشعبية بأوسع نطاق. وللتعرف على موضوع الانتخاب كآلية للنظام التمثيلي فسوف نتناول هذه الموضوع على النحو التالي:

مفهوم الانتخاب وتكييفه القانوني

مفهوم الانتخاب: الانتخاب هو أسلوب لإسناد السلطة يقوم على اختيار يجري بوساطة التصويت أو الاقتراع. ويعد الانتخاب الطريقة الأساسية لإسناد السلطة في الديمقراطية التمثيلية. بل أصبح الوسيلة الوحيدة لمنح الشرعية للسلطة، فالانتخاب أضحى بمثابة عقيدة الديمقراطية، وأصبحت الفترة الانتخابية من أهم الأوقات في الحياة السياسية للشعوب على الرغم من العيوب التي يمكن أن تقال في حق الانتخاب كوسيلة لاختيار الحكام، إلا أنه يبقى الوسيلة الأفضل في الطريق نحو الديمقراطية التي تجتاح دول العالم في هذا العصر. وللوقوف على مفهوم دقيق لانتخاب لابد من دراسة التكييف القانوني له.

التكييف القانوني للانتخاب:

تعد دراسة التكييف القانوني للانتخاب مسألة فقهية بحته. وفي هذا الصدد ظهرت عدة آراء فقهية لتحديد الطبيعة القانونية للانتخاب تشير إلى أن هناك اقوال في هذا الخصوص تذهب إلى ما يلي

أولاً: الانتخاب حق شخصي: وفقا لهذا الرأي فإن الانتخاب يثبت كحق شخصي لكل من يملك صفة المواطن، ويقوم هذا الرأي على أساس أن المساواة بين الأفراد تشمل المجالين المدني والسياسي أي المساواة في الحقوق المدنية والسياسية، وعلى أساس أن كل فرد من الشعب يمتلك جزء من السيادة الشعبية وبالتالي فإن الانتخاب حق لكل فرد لممارسة الجزء الذي يملكه من السيادة، وعلى هذا الاساس فإن الانتخاب حق طبيعي لكل مواطن لا يمكن أن ينزع منه.. وبالتالي فإن التسليم بهذا الرأي يؤدي إلى عدم جواز تقييد الانتخاب بأية شروط أي باعتماد مبدأ الاقتراع العام، كما أن الأخذ بكون الانتخاب حق يؤدي إلى أن المواطن له الخيار في استعمال هذا الحق أو عدم استعماله. أي أنه لا يمكن القبول بفكرة التصويت الإجباري.

ثانيا: الانتخاب وظيفة اجتماعية: لم تحظ نظرية الانتخاب حق إلا بتأييد قليل من الجمعية التأسيسية الفرنسية أبان الثورة الفرنسية، وعليه برزت نظرية أخرى تذهب إلى أن الانتخاب ليس حقا شخصيا لكل فرد. بل هي مجرد وظيفة لا يمكن أن يمارسها من المواطنين إلا من تتوافر فيه شروط معينة، وعليه فإن الأخذ بهذه النظرية يؤدي إلى تقسيم المواطنين إلى قسمين:

الأول: المواطنون الإيجابيون: الذين يتمتعون بالشروط التي تحق لهم ممارسة الحقوق السياسية ومنها الانتخاب.

الثاني: المواطنون السلبيون: وهم الذين لا يتمتعون بالشروط التي تؤهلهم الممارسة الحقوق السياسية، وعليه فإن الذين يمكنهم أن يمارسوا وظيفة الانتخاب هم فقط المواطنون الإيجابيون الذين يقع على عاتقهم واجب اختيار الأشخاص لممارسة شؤون السلطة .. وبالتالي فإن التسليم بهذه النظرية يؤدي إلى القبول بتقييد حق الاقتراع بشروط، كذلك بأن التصويت ممكن أن يكون إجباريا.

ثالثا: الانتخاب سلطة قانونية: نتيجة الرأيين السابقين والمختلفين ما بين نظرية الانتخاب حق ونظرية الانتخاب وظيفة. ظهر رأي ثالث فيذهب أغلب الفقه الدستوري المعاصر إلى أن التكييف القانوني السليم للانتخاب يقضي باعتباره سلطة قانونية منحت بموجب القانون للناخبين التحقيق المصلحة العامة لا لتحقيق مصالحهم الشخصية .. فالدستور وقانون الانتخاب هما اللذان يحددان مضمون هذه السلطة وشروط استعمالها، واستنادا لهذا التكييف فإن للمشرع أن يعدل في شروط ممارسة الانتخاب وفقا لمتطلبات المصلحة العامة .وعلى هذا الأساس فإن التكييف الصحيح لحق الانتخاب هو الذي يقوم على أنه سلطة قانونية مقررة للناخب، يتحدد مضمونها وشروط استعمالها بالقانون وبطريقة واحدة بالنسبة لجميع الناخبين دون أن يكون لأي منهم سلطة تعديل ذلك المضمون أو التغيير في شروط استعماله.